

مواضع وينبغي عطف البيان عن البدل في مواضع وينبغي البدل عنه في مواضع بحيث كان في كونها غير مشتقين وفي ان عطف البيان عبارة عن المنع كبدل البدل وفي انه يكون اعرف من منبوعه كالبدل لانه ابن عطف وخالفهما اي ان المنع هو ان يكون اعرف منه ومساو له وقد كان سيوله اعرف من المنع من توليد ما اذا لم يعط بيان ومعلوم ان ما اضيف الى في الامام وينبغي عن البدل عن عطف البيان حيث يكون الثاني محال الاول في التعريف وتكثيره وفي افراده او تشبيهه وجده فان عطف البيان يرفع الاول وضديده قوله واحدا وما في التعريف والتكثير فقيهه خلاف ذهبه من ان لا انه لا يكون الامور بعينه وذهب الكوفيون الى ان يكون التكثير هو ما في العارضي والربحي شي فاعرب ابو علي قوله تعالى في بيوتهم عطف بيان من شجرة وكذا قال في شجرة وباب ساج واجازوا التخصيص في الفهم في التعريف والتكثير كما يذكره المصنف وما الواضع امور احدها ان العطف في المعطوف عليه عطف بيان لا يكون محصورا ولا تابعا للمصدر الا ان عطف البيان في الجوامع نظير التبع في المصنف حتى العبارة عطف على المضاف اليه يقال في التبعات او ينفرد او لا يقال في الجامد والضمير لا يبعث ولا يبعث به فكذلك ما هو نظير وما اجازوا في التخصيص في ان عطف ولا يبعث ان يكون بيان للمناسخ قوله تعالى اما امرئ به فقدم في به بمعنى في البداية الاولى في المقتضى المارة الساكنة النوع من حرف الالف فلجده ان شئت نعم اجاز الكسائي ان يبعث الضمير ببعث مدح او عيب او تهمنا لا في قوله لا الا انه في الرحمن الرحيم ونحو ذلك ان ينفرد بالحق علام الغيوب وقوله صلى الله عليه وسلم ارفع الرحمة والرحمن الرحيم تعالى في علام الغيوب نعمت للضمير المستتر في ينفرد في شوقه التوصل بالجار والمجور والاولى الرحمة تعالى في الضمير عليه المجوز في تعبد الدم والشافع قوله فلا تله ان بنام البابا هو محذور ببعث تام الرحمن صديقه واصبه من تركي كواشفاو ببعث تام من مسطوره وهذا ببعث قبله ومومن ابيات الكتاب وليس قايده وقروى بنافين على تعالى بالفتح موضع الكواشفاو كاشي وهو لطيف وحل كاشه وموضع في الشجر بكمين فيه ويستتر على الجمل في الكون في الحس لانها تكسر في الضمير والبابا صفة الضمير المنصوب بنام وهو واسم فاعلى بعض الرجل كالمعزة بباسي يوسا اشتق حاجته فيها باس لا تخرج للكسائي في ذلك كله لاحتمال ان علام الغيوب خبر ثان لان وما اعزبه نعتا فيما عداه جاز ان يعطى بولام الضمير وما في التخصيص اي في جعل الله الكعبة البيت الحرام ان البيت المحراب عطف بيان على البيت

والتا في قوله ببعث به المحذوف من الجوهري في قوله ببعث به

لاشجاره

لاشجاره بانها منبوعة عن كل متعد كافي الصفة المارحة كما هو شأن عطف البيان فعلى هذا اي جعل قول الزمخشري ان عطف البيان في الاصل ليدل على كصفة لا يمتنع مثل ذلك اي مثل ما ذكره الكسائي في عطف البيان على قول الكسائي فيكون ان يكون عطف البيان على الضمير الممدوح او المذموم او المذموم بناف على قوله ان الضمير ينعى لذلك ولما البدل فيكون تابعا للمصدر لا يتناقض بخلاف ما قيل ولما انشأ منه لا الشيطان ان اذكره وان ما يقول وان اذكره ذلك من حاشية نوته وانشأ منه وانما المنع الربحي من تحريك المعبر وا انه بدلا من كسر المعاني به توهما في ذلك اي تحريك الابدال من الضمير جعل تعاريف الموصول حيث جعله في حكم المطلق مع انه لا عطف به بل التزم مع قيام المحسوس بوجوده وقدم في به في بحث ان التفسير به فراجع ان لم يكن على ذكره وقد اشترنا الى وجهه ونكاه ابو جابر لا يثبت في كل قول ان جعل محل المدح منه الاخرى الى تحريك الضمير زيد مرتبة في اي تحريك ابيه ولو قلت زيد مرتبة في اي تحريك ابيه بجز عندهم الا على رأي اخذوا وقد اعترض على قول المصنف توهما منه ان ذلك ان هذه اعمال المصدر بعد وصفه وهو متعمد قول ان ذلك معقول كونه وقد وصف عنه في الجيب ببعث انه معقول التوجه في الظن المستقر والجارح وفلا صلاصلا صلاصلا في ذلك او في ان ذلك الجاهل المحذور ان يكون البدل مصدر تابعا للمصدر لا ينافي له ولا يظهر كرامت له لانه كما لم يبين ما كسر فقال ان الثاني اي ابدال المصدر بجمع وان اصواب في الاول قولك الكون في انه توكيد لنفي كفي فنت انت انت واعلم ان هذا وقع صير منفصل بعد صير بار ووهن موافقا له في الاعراب كما كان مراد عن تحريف انا وقت انت جاز لما كسر والبدل وان كان له ضمير محذور توكيد اياك فالصير بكون محذوفه بكون الكون في توكيد واختاره بن مالك وان كان مخالفا لادوا الاعراب نعتين التاكيد محذور توكيد است ومرت بك انت الثاني ان البيان لا يتألف منبوعه توكيد وتكثير فلا يبين معرفه الامم معرفة والتكثير والتكثير والتكثير ان معا ابراهيم المعرفة عطف اي عطف بيان على البيت بيتا في المذمة من قوله تعالى وفيه ايات بيتا مقام ابراهيم فلهذا ما بينهما في الحاشية وتكريرا كذلك فالتا في اما اعطى واحدة ان تقوم مع انه معرفه بعد التا ريل عطف على واحدة المذمة عطف بيان وهو منه ايضا وسيعود المصنف الى ذكر هذه المذمة في النوع من

من

مبين